رجال الأعمال
مصريين

شهرية اقتصادية | السنة السادسة عشر | أبريل ٢٠١٧

الخبراء : إرتفاع الأسعار العالمية والدولار وراء إختفاء العديد من السلع خلال شهر رمضان

د. محمد سعد
حل لغز الدعم حتى يصل إلى مستحقيه

المركز الكاثوليكي يكرم د.نادر رياض في حفل يوم العطاء

وزير التجارة الأمريكي: نتطلع لتعزيز العلاقات مع مصر

«عامر جروب» تشعل «سيتي سكيب» بشقق الـ100 جنيه

هؤلاء الرجال الـ 8 يمتلكون نصف ثروة البشر

د. اسامة رستم

توقعات باستثمارات مشتركة بين الشركات المصرية والأجنبية

دبابيس اقتصاديه

ان منظومة الدعم هي رمانه الميزان التي علي اساسها يتم قياس درجة رضاء الشعب عن اداء الحكومة وعلي هذا الاساس يعتبر نظام الدعم الذي بدأ تطبيقه في مصر قبل 67 عاما هو الشغل الشاغل لدي الحكومات المتعاقبه الي الحد الذي اصبحت مصر فيه من الدول القلائل التي لايتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة التي تطبق فيه نظام الدعم ذلك الموروث الكلاسيكي الذي بات يمثل العقبه الكبري في انطلاقة الاقتصاد المصري والحلم بالانطلاق الي تطور في التنمية

بقلم الخبير الاقتصادي

الدكتور : محمد سعد الدين

تمر مصر الان بمرحلة حرجه لما تعانيه من تاثير التغيرات العالمية وخاصا في الاسعار كارتفاع سعر الدولار الناتج من تعويم الجنيه مما انعكس علي ارتفاع الاسعار لكل السلع سواء الاستهلاكية اوالراسمالية فنحن نعيش في مساحة من الارتباك تخيم علي المشهد الاقتصادي في مصر ويتطلع الجميع الي الخروج من هذا النفق المظلم وانطلاقة نحو افاق ارحب للتنمية التي يتحقق معها النمو المطلوب ولقد كان للخبير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رؤيه اقتصادية نحو طرح حلولا مدروسة لنصل الي الهدف من اقرب الطرق لما له من دقة النظر وعمق النظرة والمدهش ان تلك الاراء بسيطة ومتيسره وفي متناول ايدي المسؤلين عن الاقتصاد ولايبقي الا ان تجد طريقها الي التطبيق من خلال اراده قوية

فحل لغز الدعم المهدر حتي يصل الي مستحقيه بابسط الطرق فالدعم يجب الايكون للسلعة ولكن الدعم يجب ان ينصب علي الفرد او الفئة المطلوب دعمها فالكارثة تكمن في الاصرار علي دعم السلعة التي يستخدمها الغني والفقير المستحق لها وغير المستحق بلقد يستفيد من لا يستحق الدعم بقدر يفوق اضعاف محدودي الدخل المستحقين اصلا للدعم والمستهدفين منه فدعم السلعة يفتح الباب واسعا امام المستفيدين من هذه السياسة الخاطئة من الوسطاء والمستغلين وسماسرة الدعم للاتجار به وتسهيل تهريبه وظهور اسواق موازية له

فالحل يكمن في تحرير اسعار جميع السلع المدعمة علي ان تباع بالسعر السوقي العالمي من هنا فقط نستطيع ان نقطع الطريق علي مهربي الدعم والمتاجرين به ونخفف العبئ علي الاجهزة الرقابية والامن التي تبذل دورا لايستهان به في تتبع عمليات التهريب ومطاردة الخارجين علي القانون والتلاعب في الاسعار يوما بعد يوم فبتحرير سعر السلعة ينتفي الغرض الذي من اجله يتم تهريب السلعه وقد يتصور البعض انه بتحرير اسعار السلع يكون رافعا للدعم عنها وهنا تكون قمة الظلم لمحدودي الدخل والمستهدفين من الدعم

وهذه نظرية قاصرة ولكننا في هذه المرحلة نستطيع تحديد الفئة المستحقة للدعم بشكل نقدي بالفارق بين السعر المدعم والسعر الحر <السوقي>

في هذه الحالة يكون الدعم قد وصل الي مستحقيه مما يوفر نصف ماينفق علي الدعم علي الاقل في الوقت الحالي لدعم جميع السلع المدعومة بالبطاقة والسلع التموينية حتي لم تم تحرير لسلع وحصر قيمة المبالغ التي كانت تصرف علي الدعم وتوزيعها علي جميع افراد الشعب بما فيهم الاغنياء فان ذلك سوف يقضي علي جميع مشاكل المجتمع المصري وتساعد الجهاز الحكومي والاجهزة الرقابية في مطاردة المهربين وسماسره الدعم

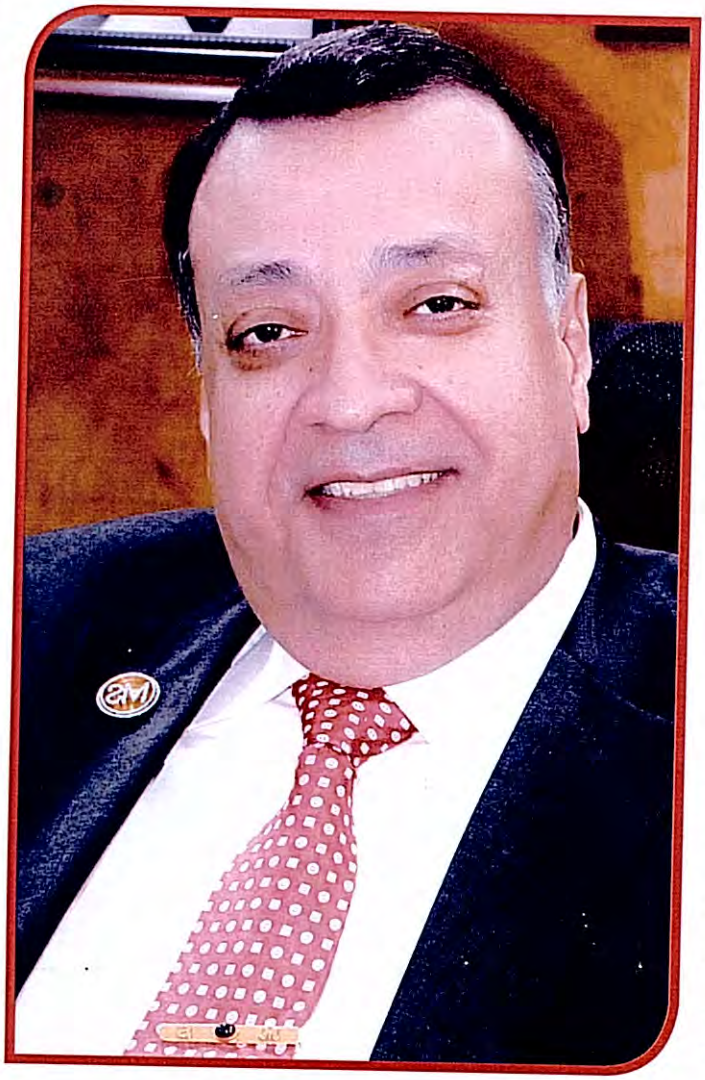

الي مستحقيه ولو طبق هذا في بعض السلع الاخري كالخبز والسولار والبنزين سوف نقضي علي كل المشاكل التي لانجد لهل حل فالحل بسيط جدا ولكن يحتاج الي قرارات جريئة وسريعة ولكن هناك من يستفيدون من النظام الحالي للدعم ولايريدون الاصلاح فدائما يوحون لمتخذي القرار بان القرارات الخاصه بتغير سياسة الدعم علي الوضع الذي وضحناه سوف يؤدي الي ثورة داخلية وهذا ليس حقيقيا اذا اوضحنا للناس مغزي الفكرة وفوائدها ووصول الدعم الي مستحقيه ومنع الغير مستحقيه والمنتفعين به وفي مجال الطاقه والتوسع في الاستثمارات خاصه قطاع البترول اشار الخبير الاقتصادي سعد الدين الي انه من الممكن ان يكون هناك دورا اكبر لقطاع البترول اكثر مما هو عليه الان فمثلا لو نظرنا الي الدول الخليجيه من حولنا والتي لديها بترول وتوسعات في الاكتشا فات كان ذلك نتيجة استقدامهم للشركات الاجنبيه ذو الخبرة للاسثمار في بلدهم وكان لذلك مردودا ايجابيا في الوقت الذي كنا فيه مغلقين علي انفسنا من دخول هذه الشركات بخبراتها واستثمارتها بدعوي التخوف من الاحتلال والاستعما وهذا بالطبع ماجعلنا نتخلف عن الركب فنحن لدينا المناطق الواعدة بتروليا خاصة في الصحراء الغربية لذلك يجب ان يكون لدينا تسهيلات للشركات الاجنبية للعمل في مصر حتي لو بالغ هذا الشريك في حصته فان الامر في النهاية لصالحنا لاستغلال تلك الثروات فان المستقبل سوف يحمل لنا العديد من بدائل الطاقة التي قد تجعل من البترول طاقة متقادمة فضلا علي ان هذه الثروة تتقدم يوما بعد يوم ويظهر لنا بدائل لها فقد كان البترول في الماضي رخيصا فلم يكن هناك مجالا للبحث عن بديل جديدا له ولكن عندما ارتفعت اسعار البترول الي الحد الذي جعل البحث عن بديل جديد بدأتتنشيط الابحاث في هذا الاتجاه فظهرت فكرة الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية كالذره و القمح ونحن لدينا في مصر ميزة كبيرة جدا تتمثل في الطاقة الشمسية فشمسنا مشرقة طوال العام ولو انشأنا محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في الصحراء الغربية فسوف نورد احتياجات اوروبا بالكامل من الطاقة الكهربية ولقد اصبح ذلك سهلا وممكنا فالمشكلة في السابق كانت تتمثل في صعوبه نقل هذه الطاقة عبر الصحراء الي اماكن الاستخدام ولكن الان هناك انواع جديدة من الكابلات الفايبرذات الشعيرات الخفيفةورخيصة الثمن ويمكن ان تنقل الي مسافة 2000 كيلوا متر ولقد كانت مثل هذه الافكار والابحاث ضربا من ضروب الخيال لاتجد اقبالا ولا قبولا حيث ان تكلفة الطاقة الشمسية كانت اعلي اقتصاديا من تكلفة البترول ولكن قد تكون تكلفة استخدام الطاقة الشمسية قد يكون اقتصادي وعن توفير الموارد البشرية : فمصر لديها ثروة بشرية هائلة تحتاج الي برامج جيدة لاحداث تنمية في هذه الثروة البشرية فلدينا الملايين من خريجي التعليم الفني والمتوسط ولانجد طريقة للاستفادة بهم واصبحوا يمثلون عبئا كبيرا بدلا من ان يكونوا سببا للتنمية والنهضة فالتعليم لدينا يحتاج الي اعادة نظر وتطوير شامل يبدأ بالقاعده وتطوير المناهج واعتمادها علي التفكير والابداع وتنمية قدرات الطالب علي البحث والتحليل وتاهيا المعلم لكي يتخلي عن اسلوب التلقين الي منهج النقاش القائم علي تبادل الافكار والتشجيع علي البحث والابتكار الذي يمكن الطالب من استيعاب الماده العلمية لطرح افكار أخري جديدة تكون نواه لبحث علمي كما ان البداية في الاصلاح يجب ان تبدأ في المرحله المبكره من عمر الطفل والتعليم الاساسي حتي نستطيع ان نغرس فيه هذه القيم التي تعلي قيمة البحث والفكر والابداع